

لا نعرف في النيرك وأعرف رجلا آخر كانت لسعه الافاعي قتموت هي ولا يصيبه  
 منها اذى وقع له هذا غير مرة فادا ثبت ان ما شر به خالد رضي الله تعالى عنه  
 من السم كان كافيا لاهلاكه ولم يهلك فلا شك انه يكون من الخوارق  
 الخارجة عن سنن الله تعالى المطردة في الحقائق . ويعلم الله ان غرضي من فتح  
 باب التأويل الحافظة على دين الله تعالى وارشاد عباده الى التمييز بين الحقائق  
 والاهام . فان القرآن العزيز أيد العقل والاختبار بل لهذا الكون سننا  
 لا تبديل لها ولا تحويل . وما كان لمؤمن ان يهدم هذه الاركان الثابتة  
 بحكايات أكثرها لم ينقل بسند معروف صحيح يوجب الظن بوقوع  
 مضمونه . ولولا ان المحدثين ( جزاهم الله أفضل الجزاء ) اعتنوا بضبط أخبار  
 السلف والبحث في أسانيدها لرأينا في الكتب الوفا من هذه الآثار التي لم ير  
 منها الآن الا بضعة عشر أكثرها لا يعرف له اسناد محتج به . وستكلم على  
 ما أجابوا به عن قلة كرامات الصحابة عليهم الرضوان وكثرة كرامات من  
 بعدهم في مقالة أخرى ان شاء الله تعالى

### ✽ تقرير فضيلة مفتي الديار المصرية ✽

( في اصلاح المحاكم الشرعية )

### ✽ اختصاص المحاكم الشرعية مادة ومكانا ✽

رأيت ان بعض القضاة يلبس عليهم الامر عند الخصم فيحكمون  
 بعدم الاختصاص فيما هو متعلق بالمواد الشرعية كما وقع ان رجلا ادعى نشوز  
 زوجته ليستقط نفقتها وأجرة سكنها وطلب الزامها باجرة المسكن الذي كان  
 أعده لها بمقتضى حكم سابق مدة شهرين فحكم القاضي بعدم اختصاصه  
 بالنظر في الايجار ظنا منه انه حق مدني محض مع انه مرتبط بالنشوز وسقوط

النفقة وكما وقع لآخر في دعوى زوجته على أبيها بجهازها وانه أخذها منها بعد ان اسلمته فانه حكم بعدم الاختصاص مع انه كان يمكنه النظر في الاولى وحكم في الدعوى بعد ما حضر لديه الخصماء . وهما والد وبنته وأفضل حكم بين مثلها هو القاضي الشرعي الذي يتولى النظر في حقوق القرابة ايا كانت وهو أيسر ما كان على المتقاضين

فأرى ان يطلق النظر للتمضاء في الامور المذكورة في المادة ١٦ من اللائحة وفيما لا يتجاوز مبلغه خمسة وعشرين جنيا في أي مادة شرعية ثم الأخط ما لاحظته سماحة قاضي محكمة مصر الكبرى من انه يجب ان يضاف على الامور المذكورة في المادة ١٦ بعد التوكيل بين الزوجين الفاظ (وغيرها فيما يتعلق بما ذكر) وفي مقام الاهتمام باصلاح هذه المحاكم لا ينبغي توجه الفكر الى تضيق اختصاصها بل يجب ان يفسح الامل في توسيعه حتى تقضي الحكومة عن كثير من الوسائل التي تحاولها من زمن بعيد في تيسير التقاضي على الناس وتخفيف الحمل عن قضاة المواد الجزئية في المحاكم الاهلية وقلما تصادف فيها نجاحا حقيقيا ثم يجب أن يترك أمر الاختصاص على ما هو عليه في القوانين المصرية بدون تعرض لتفصيله مع اصلاح ما جاء في مواد التنفيذ من اللائحة الجديدة مما يوهم ان بعض أحكام المحاكم الشرعية فيما هو مخصص بها بمقتضى الشريعة لا ينفذ فان أمر الاختصاص بين الناس معه عارفون ومتمنعون بأن ما منعت المحاكم الاهلية من النظر فيه بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية يخص النظر فيه بالمحاكم الشرعية ويصعب جدا تحديده بغير ما حددته لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والشرعية والايان بهذه الاشارات في اللوائح مما يوجب الارتباك في العمل ويضر به

ويفرض أن رجالات و ترك ديناً على آخر ويريد وارثه ان يثبت وراثته له بحكم شرعي وقد حتمت اللائحة ان لأقام الدعوى الاعلى خصم حقيقي كما هو الواجب شرعا وليس للتركة خصم حقيقي الا هذا المدين أفلا يضطر الوارث لاقامة الدعوى على المدين ايصدر الحكم بالدين وفي ضمنه الحكم بالوراثة حسبما تقتضيه القواعد الشرعية فاذا صدر هذا الحكم وهو من محكمة مختصة بحكم الضرورة التي لامندوحة عنها فكيف لا يفذ لانه ليس حكما في أحوال شخصية مع انه مرتبط بالأحوال الشخصية غاية الارتباط . وكيف يلزم من حكم له بالدين ان يرفع دعوى جديدة بدينه هذا أمام المحكمة الأهلية ليتمكن التنفيذ فان ضمنت الثقة بحكم التماسي في هذا الدين فكيف نقوي في حكمه بما هو أهم منه وهو النسب الذي تتبعه حقوق الوراثة في الدين وفي غيره من التركة التي قد تبلغ قيمتها آلاف من الجنيهات

فالرأي عندي ابقاء الاختصاص على ما كان عليه واعتبار احكام المحاكم الشرعية في جميع ما يسح لها ان تنظر فيه من المواد بمقتضى الشريعة الاسلامية وانما يجوز للحكومة ان تقيّد الحكم في بعض المسائل التي تحتاج الي التوثيق بالكتابة بان يكون للدعوى مستند مكتوب مثلا على الصفة التي تحددها كما صنعت مثل ذلك في الوقف والزواج ونحوهما وبهذا تنتفي كل المضاعف التي تمس بها الحكومة والناس مما واما الاختصاص من جهة المكان فقد حددته المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من اللائحة الجديدة وذكر فيها لفظ (توطن) المدعي عليه مثلا وقد اظهر العمل ان من المتخصصين من لاوطن له كالحالة من العربان وغيرهم وكالمسجونين والمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة فانهم ليسوا متوطنين شرعا حيث هم ويصعب جلبهم من سجونهم ومشاغلتهم الي المحاكم المختصة بالنظر في الدعوى عليهم باعتبارهم متوطنين في دائرتها وكذلك الموظفون اذا لم يسكنوا بمائلاتهم حيث يعملون في وظائفهم وفي ازمان الانتداب امدد طويلة ونحو ذلك مما يطول شرحه

ثم اختلف النظر في الزوجة يعقد عليها زوجها في بلد اهلها ثم تقيم معه مدة طويلة في بلد آخر ثم ترجع الي بلد العقد هل تقام الدعوى على زوجها في محل العقد او في بلد الزوج فاذا كان العقد في بلد الزوج ولم يدخل بها واقامت الزوجة في بلد آخر هو

بلد أهلها وأراد الزوج ان يدعوها الى الدخول في طاعته والبناء بها فهل يدعي عايتها في بلده حيث كان العقد او في بلدها

والذي اراه وطلبه جميع القضاة ان يدل لفظ (توطن) في مادتي ٢١ و ٢٣ باقامته وان يبقى في مادة ٢٢ على حاله وقد كان لفظ الاقامة بدل التوطن في اللائحة القديمة . وهنا اعجل بذكر مسألة كان العمل فيها قبل اللائحة ايسر منه بمدها وهي دعوى زوجة على زوجها بانها تركها بلا تفقة وهي في اصوان وهو في الاسكندرية مثلاً معروف المقام فكان ينظر فيها على مذهب زفر في المحكمة التي تقيم الزوجة في دائرتها ويصدر لها الحكم بدون اعلان الزوج ولا اعذاره متى استوفيت الشروط والمسوغات للحكم ويبقى حق المعارضة للزوج عند التنفيذ لا محالة وكان في ذلك تسير على الزوجات الفقيرات ولكن حظر هذا النوع من التسير بعد اللائحة وارى ان يبقى الامر على ما كان عليه قبلها .

## باب التسير والتعلم

﴿ أميل القرن التاسع عشر ﴾

(١٩) من اراسم الى هيلانه في اول مايو سنة ١٨٥٠

تسألني في خاتمة مكتوبك عما نسمي به ولدنا . نسميه أميل اذا كان ذكراً احياء لذكر ذلك الكتاب (١) الذي كنت أقرأه لك في مطالعاتنا الليلية فكان في نفسك مبعث الطرب والاعجاب حتى اني كنت أكف عن القراءة حيناً بعد حين لاشاهد وجهك في ضوء المصباح فأتين فيه ذلك . ياله من عهد تحفظه ذا كرتي لتلك الايام السعيدة

من البدع التي جرت بها السنة الاكياس (٢) من الناس منذ حين سبهسم جان جاك روسو واحتقارهم اياه فويل لهم مما يرمون به قبر ذلك الكاتب العظيم من نبال اللعن والقدح وانهم لجديرون بالرثاء لعقولهم . لم يكن ذنب ذلك الرجل الكبير سوى انه خالف سنة أهل النظر في عصره وهي اعتمادهم في اصلاح المجتمع الانساني على الرجال ومخاطبتهم

(١) كتاب جان جاك روسو المسمى أميل القرن الثامن عشر

(٢) الاكياس جمع كيدس وهو الظريف حسن الفعل